

لا بوادر لفك الارتباط بين السلطة والجيش في الجزائر

ويرى متابعون للشأن الجزائري، بأن عودة غير معلنة للضباط الذين يشتبه في دورهم خلال العشرية الدموية، ويحسبون على الصقور المعروفين بعدائهم للإسلاميين ولاي تقارب بينهم وبين السلطة، وفقا للخطة السياسية الذي أنتهجه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، في إطار مشروعه لما يعرف بـ"المصالحة الوطنية".

ويلفت هؤلاء، إلى أن بقاء قائد سلاح الحرس الجمهوري الجنرال بن علي بن علي 85 عاما حيز الخدمة، وهو الحامل الوحيد الآن لرتبة فريق بعد رحيل قائد صالح وتقاعد وسجن الجنرال "توفيق"، قد يعيق الترتيبات المنشودة داخل المؤسسة، باعتباره المؤهل الوحيد لشغل منصب قائد الأركان، وهو لا يحظى بالإجماع بسبب عامل السن، وعدم الانسجام مع كبار الضباط الآخرين.

ويبقى وضع جهاز الاستخبارات خارجا عن التقاليد السابقة للمؤسسة، فبعد الإطاحة بالجنرال عثمان طرطاق "بشير"، وسجنه إلى جانب الجنرال توفيق وسعيد بوتفليقة، بالسجن العسكري بتهمة التآمر على أمن وقيادة العسكر، تم تسمية قائد لكل دائرة (الأمن الداخلي، الخارجي، والاتصالات)، على علاقة مباشرة بقائد الأركان، بعدما كان في السابق يشرف عليها عثمان طرطاق، كمنسق عام تابع لرئاسة الجمهورية.

عودة غير معلنة للضباط المعروفين بعدائهم للإسلاميين ولاي تقارب بينهم وبين السلطة

وكان الجنرال الراحل قايد صالح، قد سارع بعد تحية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في أبريل الماضي، إلى استعادة جهاز الاستخبارات من الرئاسة وإحاقه بأركان الجيش، بعدما ظل لعقود كاملة بقيادة الجنرال توفيق يتمتع باستقلالية عن قيادة الأركان ويتعاطى مباشرة مع رئيس البلاد.

ويشكل شعار "دولة مدنية وليست عسكرية"، المرفوعة في الاحتجاجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام، أحد مفاصل الصراع المزمع بين المؤسسات والنخب الحاكمة في الجزائر منذ سنوات ثورة التحرير (1954-1962)، ولذلك يعتبر العسكر أكبر المنزعجين من تنامي الأصوات الداعية لتحييد العسكر عن الشأن السياسي.

ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة رفعت شعارات صريحة مناهضة لضباط كبار في المؤسسة العسكرية، كاسرة بذلك العلاقة المتحذرة بين الشارع وبين المؤسسة والمستمدة من حقبة حرب التحرير، وزعزت بشكل غير مسبوق الثقة المتدائلة بين الطرفين، تحت ضغط تنامي التيار الداعي لتحييد الجيش عن النفوذ السياسي والاكتفاء بالمهام الدستورية.



ترقب حذر لمرحلة ما بعد قايد صالح

الجزائر - تشهد الجزائر الغلظة، تنصيب الجنرال عمار عثمانية، قائدا للقوات البرية، بعد أشهر من شغور المنصب، إثر تكليف قائده السابق الجنرال سعيد شنقرجة، بمهام قيادة أركان الجيش، ليكون بذلك أول تحريك للمياه الراكدة في المؤسسة العسكرية خلال الأشهر الأخيرة.

وكان بيان للرئاسة الجزائرية، قد تحدث عن ترقية الجنرال عمار عثمانية إلى قيادة القوات البرية، التي تمثل العصب الحقيقي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، كونها تشكل نحو 80 في المئة من التعداد البشري المنتسب للمؤسسة، فضلا عن تعيين الجنرال نورالدين حملي قائدا للناحية العسكرية الخامسة.

ولا يزال الغموض يخيم على دور ومكانة المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الجديد بالجزائر، بعد انتخاب عبدالمجيد تبون، رئيسا للبلاد في انتخابات الثاني عشر ديسمبر الماضي، ورحيل الرجل القوي في المؤسسة والقائد السابق للجيش الجنرال أحمد قايد صالح.

وتبقى تسمية الجنرال سعيد شنقرجة على رأس قوات الجيش بالنيابة، وعدم ضم الحكومة الجديدة لنائب وزير الدفاع الوطني، كما دأبت عليه التقاليد في الحكومات السابقة، يثير الاستفهام ويحيل المتابعين إلى مسألة التوازنات داخل المؤسسة، ودورها في المشهد السياسي الجديد.

ورغم أن الرئيس الجديد، يبقى يوصف من طرف المحتجين في الشارع الجزائري، بكونه مرشح العسكر، وأنه يمثل الواجهة المدنية للمؤسسة العسكرية، إلا أن التلكؤ في ملء المناصب الحساسة ببعض المواقع، أثار شكوك حول حقيقة الانسجام والطموح لخلافة الجنرال أحمد قايد صالح.

ويعتبر منصب قائد القوات البرية الموقع الثاني في المؤسسة النافذة في البلاد، ولذلك يشكل تعيين الجنرال عمار عثمانية، بداية لترتيب الأوراق في انتظار من تؤول إليه مهمة قيادة الأركان، بين إعطاء الصفة النهائية للقائد الحالي الجنرال سعيد شنقرجة، أو استقدام ضابط جديد لشغل المنصب.

وتأتي هذه الترتيبات في سياق تنامي أخطار أمنية في الحدود الشرقية الجنوبية والجنوبية، بسبب الوضع المتدهور في ليبيا والساحل الصحراوي، حيث يتنامى نشاط الجماعات الجهادية، التي تحافظ على جيوبيها حتى في شمال البلاد، حيث نفذت عملية تفجيرية مؤخرًا أودت بحياة 5 جنود بحفاظة عين الدقل الغربية العاصمة.

وكان الرئيس تبون، قد ألحق الجنرال المتقاعد عبدالسلام مجاهد، كمستشار أمني في رئاسة الجمهورية، وهو ما أثار استغراب المتابعين، على اعتبار أن الرجل محسوب على عشيرة الحرب الأهلية، وعلى صقور العسكر آنذاك وعلى رأسهم الجنرال المسجون، المدير السابق لجهاز الاستخبارات محمد مدين (توفيق).

حكومة الوفاق تقر موازنة تقشفية: ماذا عن جبهات القتال

تقليص الإنفاق يندر بتصاعد الأزمة بين الحكومة والموظفين



الاندفاع لن يتوقف

وأضاف "الشعب الليبي هو الذي أقلل الموائئ النفطية والحقول ومنع تصدير النفط. نحن ما علينا لإحماية شعبنا، حماية كل مكونات الشعب الليبي وعدم السماح لأي أحد بتهديد الشعب الليبي".

وأثرت ورقة الضغط، المرتبطة بإنتاج النفط، التي حركتها مجموعة وازنة من القبائل في ليبيا في مجرى التعامل الدولي مع الأزمة في بلادهم. ولا يمكن ربط قرار مجلس الأمن الدولي، بضرورة وقف إطلاق النار والتوصل "في أقرب وقت ممكن" إلى حل يتيح إحياء العملية السياسية، فقط بمخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا، بل يمكن تنزيله أيضا في إطار جديدة الحراك القبلي الليبي.

ويبقى المراقبون أن إغلاق الحقول والمناشئ النفطية جاء ليلفت نظر العالم إلى أن حكومة السراج ليس لها تأثير على أكثر من 90 في المئة من مساحة البلاد، وهي غير قادرة على الإيفاء بأي التزامات تبرم معها، بما في ذلك العقود المتعلقة بالصناعة النفطية، عكس الحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب، التي تعتبر الغطاء السياسي للجيش الوطني، وتبسط نفوذها على الأغلبية الساحقة من مساحة البلاد، باستثناء بعض مدن الساحل الغربي كمنزلة وزليتن والزواوية وزوارة وأحياء مدن طرابلس.

وامام هذا المازق، لم تجد حكومة الوفاق والمؤسسة الوطنية للنفط غير اتهام القيادة العامة للقوات المسلحة بالوقوف وراء الحراك الشعبي، من أجل الحصول على مكاسب سياسية، وهو ما نفته القبائل.

ما في وسعها لمنع سيطرة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على العاصمة طرابلس.

ويعتبر إغلاق الحقول والمناشئ النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصا وأنها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج والتصدير، والتي تتهم حكومة فايز السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استغلال المرتزقة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمرام الحرب في محاولتها التصدي لتقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل.

وتمسك شيوخ القبائل بقرار غلق الحقول والمصارف والموائئ النفطية لحين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين وضرورة وضع حد للعبث القائم بمؤسسات الدولة المالية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي وجهاز الاستثمارات الخارجية.

وطالب شيوخ القبائل الليبية الأمم المتحدة بسحب اعترافها بما يسمى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق والمجلس الأعلى للدولة، في وقت سيطر فيه الجيش الوطني الليبي على مناطق واسعة من مدن طرابلس.

وأيد الجيش الليبي على لسان المتحدث باسم عملية غلق الموائئ النفطية والحقول ومنع تصدير النفط. وأعلن اللواء أحمد المسماوي، المتحدث باسم الجيش الليبي، أن إقفال موائئ وحقول النفط "خطوة جبارة من الشعب الليبي".

ينذر تجاهل حكومة الوفاق للغضب الشعبي من سوء إدارتها لموارد البلاد المالية وتبديدها للأموال في استجلاب المقاتلين ونجدة البنك المركزي التركي على حساب الداخل المزموم باندلاع احتجاجات اجتماعية هدد سكان طرابلس بتفجيرها إذا ما مضت الحكومة المحاصرة في طرابلس باتباع سياسة تقشف قد تصل إلى رفع الدعم عن الوقود وهو ما تتجلى ملامحه في خفض موازنة 2020 مقارنة ب2019.

وتربط حكومة الوفاق هذه الإجراءات بتراجع العائدات المالية بفعل استمرار إيقاف ضخ وتصدير النفط من الموائئ النفطية شرق وجنوب البلاد، فيما يتم توجيه الموارد المالية للإنفاق على الحرب واستقدام المقاتلين الأجانب. وتواجه حكومة الوفاق صعوبة في التصرف في خزينة الدولة ما بين ضخ الأموال الليبية على أفراد الميليشيات المسلحة وعلى جلب المقاتلين الأجانب والأسلحة والذخائر أو دفع رواتب الموظفين.

27.9
مليار دولار نفقات الموازنة الليبية 2020 مقابل 33.67 مليار دولار للعام 2019

ويأتي إقرار موازنة تقشفية جديدة في ظل استمرار القبائل شرق البلاد وجنوبها في إيقاف ضخ النفط احتجاجا على ما يعتبرونه توزيعا غير عادل للثروة إضافة إلى استعمال عائدات النفط الذي ينبع من مناطق في الشرق والجنوب في تمويل المرتزقة والميليشيات المالية للجماعات الإسلامية التي تصر على استمرار التحكم في الثروة لذلك تبدل كل

قال مصدر بحكومة الوفاق في طرابلس الإثنين إن الحكومة أقرت موازنة العام 2020 بإنفاق قدره 27.9 مليار دولار مقابل 33.67 مليار دولار للعام 2019، فيما ذكر ما يسمى بالمجلس الرئاسي على صفحته بالفيسبوك أنه تمت الموافقة على ميزانية دون ذكر أرقام أو تفاصيل.

وفي وقت يعيش فيه الليبيون أوضاع اجتماعية مازومة، تمضي حكومة الوفاق في فرض موازنة تقشفية، تفصل كامل المواطنين، في حين تصرف الأموال في دعم جبهات القتال بالمال والسلاح والمرتزة.

ومن المتوقع أن تصاعد الأزمة بين حكومة الوفاق وموظفي القطاع العام، بعد إقرار موازنة تقشفية تشمل تخفيضات في رواتب الموظفين وحجب المكافآت والعلاوات والتقليص في عدد موظفي القطاع العام، إلى جانب التلويح برفع الدعم عن الوقود.

ولوح وزير الاقتصاد المقرب من حزب العدالة والبناء الإخواني علي العيساوي في وقت سابق هذا العام برفع الدعم عن الوقود.

وزعم العيساوي أن نظام الدعم الحالي هو تشويه للاقتصاد الوطني لوجود حوالي ما نسبته 40 في المئة يهزأ خارج الحدود.

خطة مغربية لاحتواء تداعيات وباء كورونا

محمد ماموني العلوي

كما سيخصص جزء من الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق، لدعم الاقتصاد، من خلال مجموعة من التدابير الحكومية، لاسيما ما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار الفيروس والتخفيف من التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية. ودعا المحلل السياسي، عمر الشراوي، الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بتفعيل الصندوق وإصدار مرسوم في الغرض، حيث يمنح البرلمان إذنا مسبقا لرئيس الحكومة بإحداث حسابات خصومية إذا استدعت الضرورة ذلك، وفق ما تنص عليه المادة 29 من قانون موازنة 2020.

ويعتبر الشراوي، تنوع مصادر تمويل الصندوق والالتفات لمداخيله على الموارد الحكومية لتمتد إلى مساهمات القطاع الخاص كشركات الأدوية والمصحات الخاصة والمصارف. ودعا حزب الأصالة والمعاصرة، المعارض، كافة أنصاره إلى الانخراط في معاضدة الخطط الحكومية لمحاصرة الوباء. واقترح فتح حساب خاص بالتبرعات. وذهبت أطراف أخرى إلى الدعوة لتفعيل حالة الحصار لمدة ثلاثين يوما التي ينص عليها الفصل 74 من الدستور المغربي في حال الأزمات.

الرباط - أعلن المغرب عن إنشاء صندوق مالي خاص بقيمة مليار دولار من أجل مكافحة وباء كورونا، في خضم عدة إجراءات استباقية اتخذتها المملكة تصديا للفايروس المستجد. وأوضح بلاغ للديوان الملكي المغربي أن الصندوق، الذي ستوفر له اعتمادات بمبلغ مليار دولار، سيخصص للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الأليات والوسائل الصحية، سواء المتعلقة بالبنية التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي يتعين اقتناؤها.